فعالية الإصلاحات الاقتصادية في إعادة التوازن لميزان المدفوعات –دراسة حالة الجزائر 1970-2014

The effectiveness of economic reforms in rebalancing the balance of payments Algeria case study 1970-2014

عبد الوهاب دادن[1،*]، حورية بن طرية [2]

[1]جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر (dadene2004@yahoo.fr)

[2]جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر ()

تاريخ الاستلام: 2017؛ **تاريخ القبول**: 2017؛ **تاريخ النشر**: 01 ديسمبر 2017

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى تتبع التطورات التي شهدتها التوازنات الخارجية للجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، ذلك بغية إبراز الدور الذي لعبته الإصلاحات الاقتصادية المطبقة من قبل الدولة بداية التسعينات في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات، حيث تم اختبار العلاقة الارتباطية بين الإصلاحات الاقتصادية وعودة التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري.

وقد خلصت الدراسة إلى أن ميزان المدفوعات الجزائري شهد عدة تغيرات وتطورات خلال فترة الدراسة لعب فيها قطاع المحروقات دور أساسيا في تحريك التوازنات الخارجية للجزائر، وهذا تبعا لتغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية رغم دور الإصلاحات الاقتصادية في مواجهة اختلالات ميزان المدفوعات.

الكلمات المفتاحية : ميزان مدفوعات ، اقتصاد جزائري، إصلاحات اقتصادية ، قطاع المحروقات .

Abstract: The study aims to highlight the evolution of the Algerian economy performance during the period 1970-2014 ,To answer this problematic has been the correlation between economic reforms and the return of equilibriumin the balance of payments .

The study concluded the Algerian balance of payment witnessed many changes and several developments during the period 1970-2014; the hydrocarbon sector a principal role in moving External equilibriums of Algeria due to the changes of oil prices in the international markets, although the role of the economic reforms to counter the balance of payments imbalances.

Keywords: Balance of payment, Algerian economy, Economic reforms, Hydrocarbon sector.

* المؤلف المرسل.

تمهيد :

لقد عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات وتغيرات هامة أملتها الظروف والتغيرات التي شهدتها كل من الساحتين الوطنية والدولية وهذا على كافة الأصعدة الاقتصادية- الإيديولوجية والسياسية، فقد تبنت بعد الاستقلال النهج الاشتراكي القائم على التخطيط إلا أن الطفرة النفطية سنة 1986 كشفت الغطاء على العديد من الاختلالات الهيكلية التي كانت تختفي وراء الريع البترولي .

ومع تزايد الاختلالات الخارجية للدولة سعت هاته الأخيرة إلى إجراء تدابير للخروج من الأزمة وإعادة التوازنات الداخلية والخارجية على وجه الخصوص،كان أولها تبني اقتصاد السوق مع الإصلاحات الاقتصادية المتتابعة والتي مست مختلف القطاعات سواء الذاتية منها أو التي جاءت في إطار الاتفاق مع الهيئات الدولية .

كما أن مسار الإصلاحات لم يتوقف بإنهاء تطبيق برامج التعديل الهيكلي بل تواصل مع بداية الألفية الثالثة بجملة من الإجراءات وعدد من البرامج التنموية، ولازال التغير مستمرا ومتواصلا إلى حد اليوم حيث يشهد الاقتصاد الجزائري حاليا انفتاحا متزايدا على العالم الخارجي والذي أوجب على الدولة المحافظة على التوازنات الخارجية .

لذلك فقد هدفت دراستنا هذه إلى محاولة معرفة مدى فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر في تحقيق التوازن لميزان المدفوعات ؟ و ذلك انطلاقا من الفرض القائل بأن الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف الجزائر ساهمت ولو بشكل نسبي في تحقيق التوازن لميزان المدفوعات.

تتجلى أهمية الدراسة باعتبار ميزان المدفوعات من بين أهم المؤشرات التي بإمكانها إعطاء دلالات معبرة عن الوضع الاقتصادي لأي دولة وعليه ارتأينا تتبع المراحل المتتالية لتطور ميزان المدفوعات الجزائري من الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014. حيث أردنا تبيان الآثار التي أفرزتها الاختلالات في ميزان المدفوعات على الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال و مختلف الوسائل والسياسات التي اتبعتها الدولة من أجل إعادة التوازنات الخارجية وتقييم حالة الاقتصاد الجزائري محليا وخارجيا وكشف عن مدى قوة الاقتصاد الوطني للتصدي لصدمات السوق الدولية

I- الإطار النظري للدراسة :

يعتبر ميزان المدفوعات أحد أهم المؤشرات الاقتصادية وذلك أن للبيانات الموجودة داخله دلالتها الخاصة والتي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات كما يسمح السلطات العامة بمعرفة وتحليل وضعية الاقتصاد الوطني [1]، وما زاد في أهميته هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية وبهذا يعد الميزان من أبرز الأدوات التحليلية التي ترتكز عليها العلاقات الدولية[2] .

مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بمرحلتين أساسيتين مرحلة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية والتي وضعت فيها الأسس والبرامج الاقتصادية، تليها مرحلة الإصلاحات الاقتصادية التي انطلقت مع نهاية الثمانينات والسؤال الذي يطرح نفسه ماهو تأثير مسيرة الإصلاحات على التوازنات الخارجية للدولة الجزائرية ؟ وهل استطاعت تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات .

أولا : مرحلة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية 1962- 1989

عرفت التوازنات الخارجية في الجزائر خلال هذه الفترة عدة تغيرات وذلك كنتيجة للتأثر بالوضعية التي كانت عليها حالة الاقتصاد الجزائري بعيد الاستقلال[3]، فقد كان الاعتقاد السائد عند نهاية الستينات وبداية السبعينات يتمحور حول فكرة مفادها أن التخلف الذي ورثته الجزائر خلال فترة الاستعمار مرحلة لا يمكن تجاوزها إلا من خلال رصد استثمارات ضخمة وتبني نموذج التصنيع الذي يرتكز على القطاع الصناعي وبالأخص قطاع المحروقات الذي يستخدم كمصدر تمويل ومحرك أساسي للتنمية ولا يتم ذلك إلا باتخاذ أسلوب التخطيط كأداة للتوجيه و التنظيم . تضم :

1- مرحلة الانتظار (المرحلة التمهيدية) 1962-1964 [4]: أطلق على هذه المرحلة مرحلة تأسيس الاقتصاد الجزائري فقد وضعت فيها أول النصوص الأساسية التي تحكم السياسة الاقتصادية للجزائر، حيث ووفق لبرامج مؤتمر طرابلس 1962 تم تأميم المصارف والتجارة الخارجية وكذا الثروات الطاقوية . تميزت هذه الفترة بفراغ في النظرية الاقتصادية والنموذج المراد إتباعه لكن هذه المرحلة مهدت وهيئة الظروف لعملية التخطيط المركزي والتدخل الواسع والمهيمن للدولة .

2- مرحلة التسيير الاشتراكي 1967-1979 : اتصفت هذه المرحلة بقيام الدولة الجزائرية بعدة مخططات تنموية منها :

أ- المخطط الثلاثي الأول التجريبي (1967-1969) : يرتكز على الصناعة والأنشطة المرتبطة بالمحروقات بالدرجة الأولى .

ب- المخطط الرباعي الأول (1970-1977) : حددت فيه اتجاهات التخطيط نحو الصناعات الثقيلة والمحروقات قامت على تعزيز الاستقلال الاقتصادي من خلال تقوية ودعم الاقتصاد الاشتراكي .

ج- المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 : يعتبر هذا المخطط كتكملة للمخطط السابق .

3- مرحلة التنمية اللامركزية 1979 – 1989[5] : تتميز هذه المرحلة بقيام السلطات الجزائرية بعدة إجراءات التي كان من شأنها إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية من خلال التنازل عن ممتلكات العمومية وإصلاح القطاع الفلاحي، تم ذلك من خلال مخططين :

أ- المخطط الخماسي الأول للتنمية 1980-1985 : تم العمل على إعادة إقرار التوازنات الاقتصادية وإعادة تنظيم المؤسسات وتثمين الطاقة إلى جانب تصنيف أولويات التنمية وإكمال نظام التخطيط .

ب- المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 : شكل هذا المخطط مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، استهدف تنظيم وتنفيذ البرامج الرامية إلى تدعيم متطلبات البناء الاشتراكي وتقوية الاستقلالية الاقتصادية للدولة حيث تزامن مع تراجع عائدات المحروقات .

ثانيا : مرحلة الإصلاحات الاقتصادية 1990-2000 [6] :

تعرف هذه المرحلة بمرحلة المرور من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد يعتمد معطيات السوق تطلب الأمر جملة من الإصلاحات و تقسم هذه المرحلة إلى :

1- مرحلة بداية الإصلاحات الاقتصادية 1990-1994 : كنتيجة لتفاقم المشاكل التي أحدثتها السياسات السابقة شرعت السلطات العمومية في وضع أول البرامج الإصلاح، من خلال تنفيذ العديد من الإجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وإعادة التوازنات الخارجية تم ذلك بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي حيث قامت :

أ- توقيع الاتفاق الأول لاستعداد الائتماني (31 ماي 1989- 03 ماي 1990) : جرائه قامت بتمويل العجز الناتج عن انخفاض إيرادات الصادرات وقد فرض عليها الصندوق إلزامية التخلي عن السياسة المالية التوسعية لأنها مصدر التضخم والعجز الخارجي، تبني سياسة نقدية صارمة وكذا الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ذلك من خلال مراقبة توسع الكتلة النقدية-تقليص حجم الموازنة العامة – تحرير الأسعار و تجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة- تخفيض قيمة الدينار- تحرير التجارة الخارجية – السماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية- إلغاء عجز الميزانية- إصلاح المنظومة الضريبية و الجمركية.

ب- الاتفاق الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991 : في مقابل القروض الممنوحة مشروطية تعميق و مواصلة الإصلاحات الاقتصادية وإيجاد التوازنات على المستوى الكلي، تمت جملة من الإجراءات منها إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي – تحرير التجارة الخارجية والداخلية –العمل على رفع صادرات النفط –تشجيع الاستثمار الخارجي – تحرير أسعار السلع و الخدمات .

2- المرحلة الثانية من الإصلاحات (الاقتصاد الجزائري تحت مظلة برامج التصحيح الهيكلي) 1995-2000 [7] : كان الهدف الأساسي لهذه المرحلة هو إعادة الاتوازن الاقتصادي كنتيجة لتنامي عبء الديون وخدمات الدين والتذبذبات التي عرفتها أسعار البترول الذي أثر بالسلب على الإصلاحات التي تبنتها الجزائر، عليه فقد عقدت الجزائر اتفاق مع صندوق النقد الدولي وفق برامج التصحيح الهيكلي سنة 1995 الذي كان مصحوبا ببرامج إعادة جدولة الديون الخارجية، ركز على متابعة تحرير التجارة الخارجية عن طريق رفع القيود الإدارية والمالية بالإضافة إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات وعمل على تطوير نظام الصرف.

ثالثا : الوضعية الراهنة للاقتصاد الجزائري وفق الإستراتيجية الجديدة للتنمية 2001-2014 [8]:

دخلت الجزائر مرحلة جديدة حيث قامت بتطبيق خطط اقتصادية هدفها الأساسي دعم برامج الإصلاح السابق وتدارك التأخر المسجل على مدار أكثر من عشر سنوات من الأزمة، تحريك النشاط الاقتصادي بعدما كان يعاني شبه توقف من خلال لجوء الدولة إلى استخدام بعض الآليات مثل تمويل التنمية بالعجز تحفيز الاستثمار الداخلي .

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) : حاولت الدولة من خلال هذا البرنامج تحضير المناخ الملائم وتعزيز الإمكانيات المحلية لإنتاج والنمو في مناطق واسعة من البلاد، يهدف على المدى القصير والمتوسط إلى مكافحة الفقر- خلق مناصب شغل-ضمان التوازن الجهوي – إحياء فضاء إقليمي حيث يعتبر كأداة مرافقة لإصلاحات الهيكلية السابقة قصد من خلاله إنشاء محيط ملائم لاندماج في الاقتصاد الدولي .

2- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009)[9] : من خلاله ركزت الحكومة على مواصلة مجهودات الإنعاش وتكييفه في جميع القطاعات من خلال دفع أداة الإنتاج الوطنية، تزامنت هاته الفترة مع حدوث الأزمة العالمية والتي بقيت أثارها السلبية محدودة نسبيا على الاقتصاد الجزائري، لكنها بينت مرة أخرى مدى هشاشة وضعف الاقتصاد الجزائري المرتبط بتصدير المحروقات الذي يتطلب تنويعا، كما فرضت من ناحية ثانية التفكير في أشكال جديدة لتسيير احتياطيات الصرف التي يشرف عليها بنك الجزائر.

3- المخطط الخماسي (التنمية الخماسية) الممتد من 2010-2014[10] : يندرج هذا البرنامج ضمن دينامكية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت أول ما انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 ، عمل على تثبيت الانجازات المحققة في الفترة السابقة ووضع شروط مناسبة للرفاه الاجتماعي-تحسين مستوى المعيشة للسكان- إعادة تنمية البنى التحتية للبلاد لاسيما شبكات النقل والأشغال العمومية .

II- أداء ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1970-2014 :

1- الفترة الأولى قبل الإصلاحات الاقتصادية 1970- 1989 :

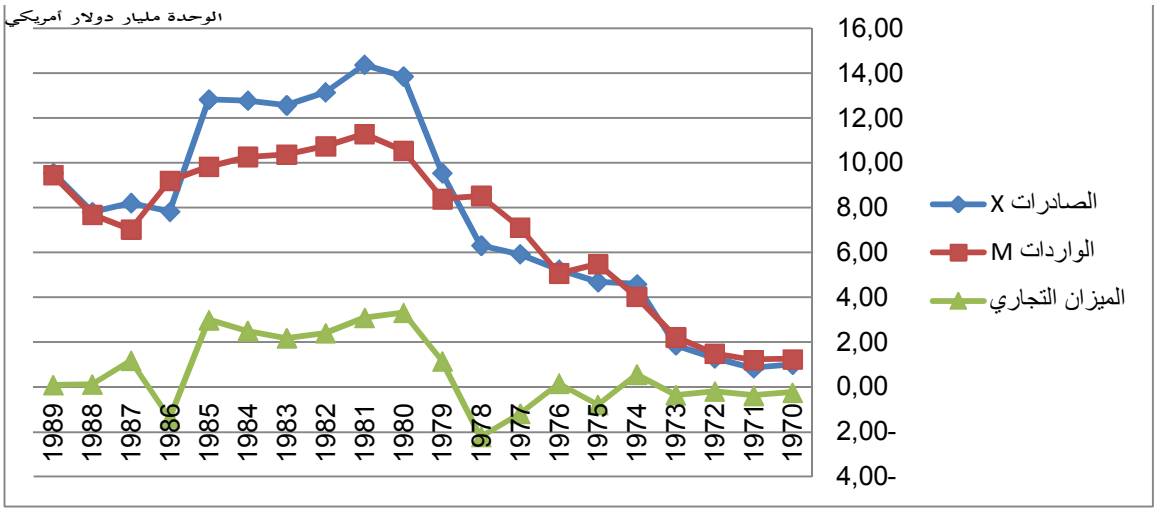

نلاحظ من الشكل أعلاه :

- بالنسبة للصادرات الجزائرية فقد عرفت ارتفاع مستمر منذ بداية سنة 1970 إلى غاية 1989 حيث ارتفعت حصة المحروقات الجزائرية كنتيجة لارتفاع أسعار البترول خلال الفترة (1973-1974) بسبب الحرب العربية الاسرائيلية و تدخل منظمة الأوبيك، هذا أيضا ما سجله خلال الفترة(1979-1980) نتيجة للثورة الإسلامية الإيرانية، ومع بداية سنة 1982 بدأت الصادرات في التراجع بالانخفاض كنتيجة لتراجع أسعار البترول الذي وصل إلى 7,83 مليار دولار أمريكي سنة 1986، لتعاود الارتفاع مرة ثانية سنة 1989 بمقدار 9,56 مليار دولار أمريكي و يلخص الشكل التالي هيكلة الصادرات الجزائرية خلال الفترة .

- أما بالنسبة للواردات فهي أيضا عرفت نمو متزايد في هاته الفترة إلى غاية 1982 تتطابق مع انتهاج الدولة لسياسة المخططات التنموية والذي تطلب من الدولة موارد و مستلزمات كبيرة من اجل التصنيع، اعتمدت في ذلك على الريع البترولي الوفير، و مع بداية سنة 1983 تراجعت الواردات لتسجل سنتي(1987-1988) مقدار7,04و 7,69 مليار دولار على التوالي بفضل السياسات المتبعة من أجل تقليص الواردات كنتيجة للعجز في الميزان التجاري مع تراجع أسعار البترول الذي سبب ندرة في وسائل الدفع.

عليه فقد سجل للميزان التجاري عجزا متواصلا خلال الفترة 1970-1979، ماعد سنتي 1974-1976 بقيم على التوالي 0,57 و0,17 مليار دولار أمريكي، هذا التحسن يرجع إلى ارتفاع أسعار البترول من جهة والانخفاض النسبي لمستوى الواردات من جهة أخرى وتغطية الواردات بالصادرات كان ضعيفا نسبيا في هاته الفترة، هذا راجع إلى زيادة الطلب على المنتجات والمعدات الأجنبية لتلبية حاجات التصنيع كما سبق الذكر، ومنذ بداية الفترة 1979-1989 عاد الميزان التجاري ليعرف تحسنا ملحوظا من سنة إلى أخرى بقيم موجبة قدرت سنة 1979 ب1,15 مليار دولار بسبب الأزمة الإيرانية (حيث يلاحظ زيادة الصادرات) إلى غاية سنة 1986، جراء انخفاض أسعار البترول التي هوت من أزيد من 27.01 دولار للبرميل سنة 1985 إلى أقل من 13.57 دولار حيث تأثر الميزان التجاري وانخفض معدل تغطية الواردات بالصادرات والذي أجبر الدولة على فرض قيود على الاستيراد كما أدى إلى حدوث عجزات في ميزانية الدولة بسبب تراجع الإيرادات الجبائية البترولية أدى إلى تقليص النفقات والقبول ببرامج الإصلاح الاقتصادي .

كما نلاحظ أن ميزان المدفوعات سجل عجزا بقيمة 0,83 مليار دولار أمريكي سنة 1970 و عاد لارتفاع بقيمة موجبة سنوات 1973-1974-1975 بقيم على التوالي0,75-0,58-0,56 مليار دولار أمريكي، ويلاحظ الارتباط الكبير والوثيق بين أسعار البترول و رصيد ميزان المدفوعات الذي سجل عجزا مستمرا بداية من سنة 1986 بقيمة 1,49 مليار دولار أمريكي إلى غاية نهاية الفترة، حيث مول الرصيد السلبي للحساب الجاري بالقروض الخارجية والسحب على مخزون الصرف الذي عرف نقصا تدريجيا .

الشكل رقم (01) علاقة بين عجز الميزانية العامة للدولة و أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 1970-1989

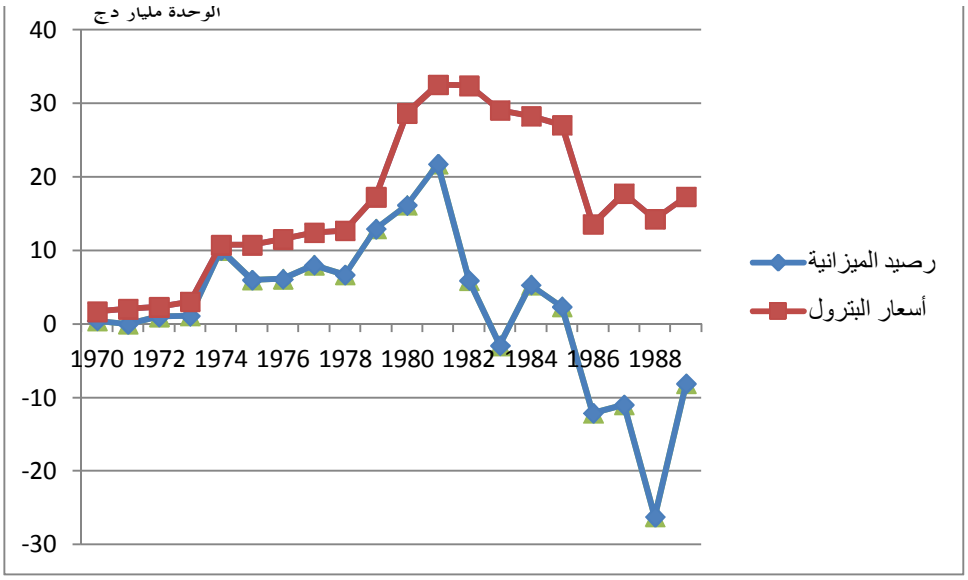

من الشكل أعلاه نلاحظ أن الميزانية العامة للدولة عرفت فائضا مستمرا بداية السبعينات ويفسر هذا بارتفاع الإيرادات الجبائية البترولية، فقد شكلت نسبة 86,52% و 96,59% سنتي 1970 و 1979 على التوالي من إجمالي الإيرادات العامة، مع بداية الثمانينات سجلت الخزينة فائض مع ملاحظة تراجع في الإيرادات الجبائية البترولية والتي انخفضت بنسبة 23,86% و 25,78% سنتي 1986 و 1988 على التوالي، ليعرف رصيد الميزانية عجزات متتالية بعده فقد سجل عجزا بمقدار12227 و8100 مليون دج سنوات 1986-1989، و عليه يظهر جليا الارتباط الكبير بين المالية العامة للدولة الجزائرية وأسعار البترول خلال الفترة، حيث تتأثر هذه الأخيرة بمختلف التغيرات التي تطرأ على التوازنات الخارجية، واعتبارا لما تمثله الميزانية في تمويل الاقتصاد وإنعاشه يظهر واضحا مدى تبعية وتيرة الإنعاش لمستوى مداخيل الدولة من إيرادات المحروقات فقد أدى الفائض في الميزانية في بداية السبعينات إلى استمرار المشاريع التنموية التي بادرت بها .

الشكل رقم (02) الفترة الثانية بعد الإصلاحات الاقتصادية 1990- 2014 :

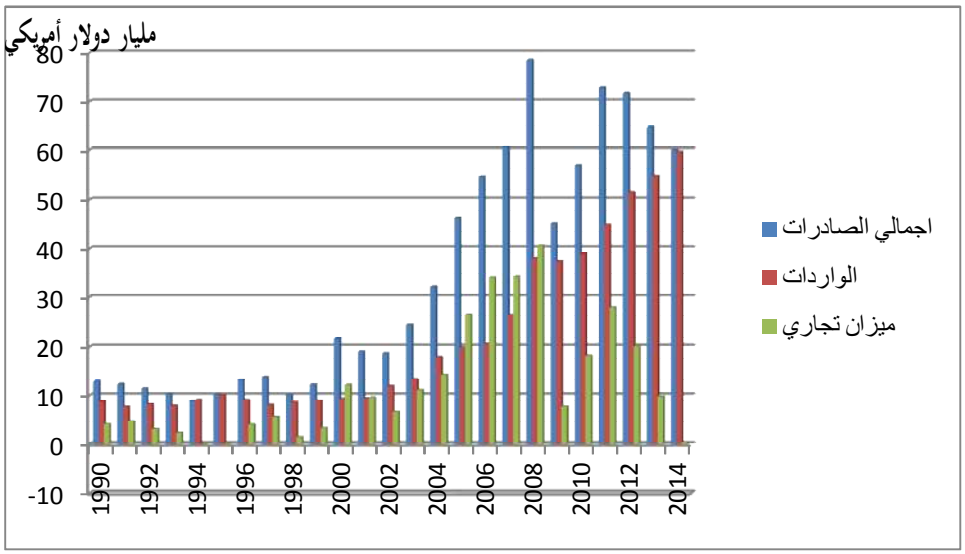

-الفترة 1990-1999 :

- بالنسبة للصادرات : نلاحظ أن الصادرات بلغت سنة 1990 مقدار 12,96 مليار دولار أمريكي هذا راجع إلى الانتعاش الذي عرفته أسعار البترول الذي بلغ 61,8 دولار للبرميل، لتعود إلى الانخفاض في السنوات اللاحقة حيث بلغت سنة 1995 مقدار 10,26 مليار دولار أمريكي هذا بسب تأثر أسعار البترول بأزمة الخليج 1991، هنا سعت الدولة إلى الانتقال إلى اقتصاد السوق وأبرمت اتفاقيتي التمويل مع صندوق النقد الدولي(الأول سنة 1989و الثاني 1991)، لتعاود الصادرات الجزائرية لتعرف ارتفاعا محسوسا ابتداء من سنة 1996 بقيمة 13,21 مليار دولار أمريكي وهذا راجع إلى ارتفاع الملاحظ في أسعار البترول باستثناء سنة 1998 اثر الأزمة الأسيوية والتي تراجعت فيها أسعار المحروقات، يلاحظ سيطرة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائري فقد مثل نسب (95,91%-96,67%) في السنوات 1990-1999 أما الصادرات خارج المحروقات فنسبتها لا تكاد تذكر أمام سابقتها حيث حققت 0,64 مليار دولار أمريكي سنة 1997 بنسبة 4,63% وتعتبر أعلى قيمة لها خلال الفترة، هذا رغم الجهود التي تبذلها الدولة من أجل تشجيع الصادرات خارج المحروقات .

- أما بالنسبة للواردات فقط عرفت شبه استقرار في القيمة خلال هاته الفترة ابتداء من قيمة 8,77 مليار دولار سنة 1990 و9,09 – 8,96 مليار دولار أمريكي سنتي1996- 1999، تزامنت الفترة مع تخلي الدولة عن اعتماد سياسة الانفتاح وفرضت قيود صريحة على النقد الأجنبي وحضرت مجموعة واسعة من الواردات، رغم أن هذا النهج لم ينجح في احتواء الاختلالات وظهرت أزمة في النقد الأجنبي نهاية 1993. تجدر الإشارة إلى أن تمويل الجهاز الإنتاجي بالسلع الوسيطية كان يتم من خلال الاستدانة هذا ما أدى إلى الارتفاع الكبير للديون الخارجية وانخفاض الاحتياطات لجأت الجزائر على إثره إلى صندوق النقد الدولي 1995 وتم إعداد برنامج شامل لإعادة التوازن الخارجي، وقد سجلت الواردات أكبر قيمة لها للفترة بمقدار10,10 مليار دولار سنة 1995 و هذا راجع إلى التدابير التي اتخذتها الدولة في إطار تحرير التجارة الخارجية مع ارتفاع تكاليف استيراد الحبوب اثر أزمة الجفاف .

- بالنسبة للميزان التجاري : سجل رصيد ميزان التجاري تذبذبات ايجابية خلال هاته الفترة حيث ظل موجبا مابين الارتفاع والانخفاض فقدر قيمة الرصيد بداية الفترة ب4,19 مليار دولار أمريكي، وفي سنة 1999ب3,36 مليار دولار أمريكي هذا تبعا للارتفاع والانخفاض في أسعار البترول في الأسواق العالمية بعجز وحيد سنة 1994 بمقدار 0,26 مليار دولار أمريكي .

- بالنسبة لميزان المدفوعات فقد سجل رصيد سالبا خلال الفترة باستثناء السنوات الثلاثة 1991-1992-1997 يعود ذلك إلى ارتفاع أسعار المحروقات ويعتبر رصيد الميزان الجاري هو الذي حدد هاته القيم الموجبة وتعود حالة العجز في الميزان الإجمالي إلى حالة العجز في موازين الخدمات، سجل رصيد الحساب الجاري عجزا سنوات 1995,1994 و1998 وفيما عدا ذلك فقد سجل رصيد موجبا دائما، حيث كان أقصاه سنة 2008 لينهار سنة 2009 متأثرا بانهيار قيمة الصادرات وكذا العجز في رصيد العمليات على الخدمات وعلى العموم عرف الحساب رصيدا إيجابا خلال فترة الدارسة وهو يرتبط ارتباطا كبيرا بتغير الميزان التجاري الذي يرتبط بدوره بالصادرات وخاصة صادرات المحروقات والتي ليست في غنى عن تغيرات أسعار النفط .

- الفترة 2000-2014 :

بحلول سنة 2000 ومع الارتفاع أسعار المحروقات ب 28,50دولار للبرميل ارتفعت حصيلة الصادرات فسجل رصيد الميزان التجاري فائض بقيمة 12,30 مليار دولار أمريكي واستمرت وضعية الفائض في الميزان التجاري إلى غاية سنة 2008 بقيمة 40,60 مليار دولار أمريكي، ليعرف انخفاض هائلا ابتداء من سنة 2009 بقيمة 7,78 مليار دولار أمريكي هذا راجع إلى الأزمة العالمية 2008 والتي انتقلت إلى الجزائر عن طريق أسعار البترول في الأسواق العالمية، ليعود إلى الارتفاع مرة أخرى فقد حقق 72,89 مليار دولار أمريكي سنة 2011 ليتراجع سنوات 2013-2014 بمقدار 64,71 - 59,996 مليار دولار أمريكي على التوالي بالموازنة مع تراجع أسعار البترول التي سجلت 100,77-109,55 دولار .

عرفت الصادرات الجزائرية تبعا لارتفاع أسعار البترول ارتفاعا تدريجيا منذ بداية الفترة ليصل إلى 78,50 مليار دولار أمريكي سنة 2008 ليعود إلى الانخفاض بداية من 2009 بقيمة 45,19 مليار دولار أمريكي، لتعاود الارتفاع بقوة فقد سجلت سنة 2014 ما مقدره59,67 مليار دولار أمريكي، يعود ذلك لتحسن الأوضاع الأمنية في الدولة مع الانفتاح التجاري الكبير الذي عرفته الدولة، كما حققت الصادرات خارج المحروقات 1.22 مليار دولار أمريكي سنة 2011 وهي أعلى قيمة لها خلال هذه الألفية، إلا أن الصادرات المحروقات بقيت مسيطرة على أداء الكلي للصادرات الجزائرية بنسب98,08%-97,27% سنوات 2003-2014 على التوالي، أما التركيبة السلعية للواردات الجزائرية فقد شكلت ما نسبته من السلع الاستهلاكية و المصنعة، فأكثر من 60% منها تتجه للصناعة خصوصا سلع التجهيز وحوالي 35% موجهة للاستهلاك خاصة السلع الغذائية، هذا يثبت تبعية الاقتصاد الجزائري للخارج ورغم هذا فقد تمكنت الدولة أن تبين مدى مرونتها وقدرتها على تقليص الواردات في حالة هبوط مواردها من الصادرات .

سجل الميزان المدفوعات فائضا مستمرا منذ بداية سنة 2000 إلى نهاية الفترة و هذا راجع إلى القيم الموجبة التي حققها الميزان التجاري والذي تأثر بالارتفاع الجيد الأسعار المحروقات، أما ميزان رأس المال قد سجل رصيد موجبا سنة 2008 وهذا ساعد كثير في تخفيف الأثر الذي كان يحدثه العجز في هذا الميزان على الرصيد الكلي، سجل ميزان المدفوعات سنة 2009 انخفاضا قهريا (انخفض رصيده إلى أقل من الربع) ب 3,86 مليار دولار أمريكي بعد أن حقق سنة 2008 فائضا بقيمة 36,99 مليار دولار أمريكي بسبب الأزمة العالمية(أزمة الرهن العقاري)، ليعود إلى الارتفاع التدريجي بداية سنة 2010 بقيمة 15,58 مليار دولار أمريكي و هنا استطاعت الدولة متابعة برامجها التنموية ضمن سياسات الانتعاش الاقتصادي إلى أن تراجع فائض رصيد ميزان المدفوعات سنة 2013 ليسجل مقدار 0,13 مليار دولار أمريكي و تليه سنة 2014 التي سجل فيها الميزان عجزا بقيمة 5،88 مليار دولار أمريكي بسبب انخفاض أسعار البترول و ارتفاع قيمة الواردات .

الشكل رقم (03) علاقة بين الميزانية العامة الدولة و أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 1970-1989

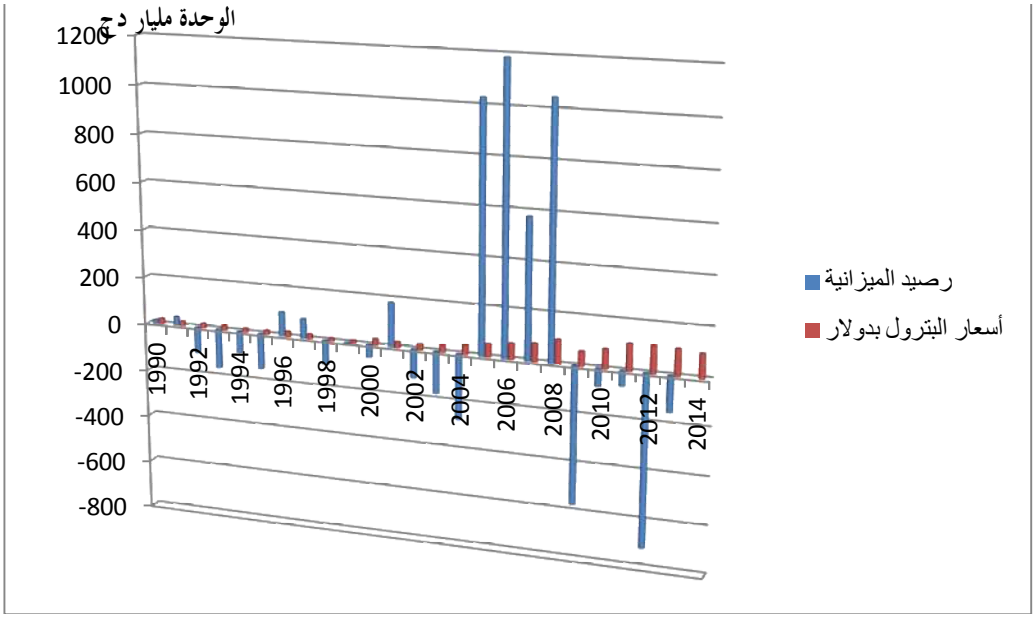

نلاحظ أن الرصيد الميزانية قد عرف تحسنا في بداية التسعينات هذا كنتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة، لتعود الموازنة العامة لتسجل عجزات مزمنة ومتكررة يرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع حجم النفقات العامة عن الإيرادات حيث زادت سرعة التوسع في الإنفاق العام هذا من جهة ومن جهة أخرى فان الارتباط الكبير للميزانية بأسعار البترول قد ساهم هو الأخر في زيادة هذا العجز فقد قدرت نسبة الإيرادات الجبائية البترولية 64,89%و 65,81% سنوات 1992و 2002 على التوالي .

III- تحليل العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية و ميزان المدفوعات :

لنقوم بتحديد العلاقة بين الميزان المدفوعات والإصلاحات الاقتصادية فإننا سوف نستخدم معطيات الجداول فيما يخص الميزان المدفوعات بتحديد الإطار الزمني والذي يمتد من 1970 إلى 2014، أما الإصلاحات الاقتصادية و التي تعتبر متغير وهمي فقد أشرنا إليه وذلك بإعطائه القيمة واحد"1" قبل الإصلاحات(1970-1989) و القيمة "2" بعد الإصلاحات (1990-2014) حيث :

الفرضية الأولى :

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رصيد الميزان المدفوعات قبل وبعد الإصلاحات .

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رصيد الميزان المدفوعات قبل وبعد الإصلاحات .

قبل القيام بالاختبار "T Test " نتحقق من توافر شروطه :

- حيث توافرت كل من : البيانات كمية – العشوائية- الاستقلالية عليه نقوم باختبار ما إذا كانت العينتين تتوزعان توزيعا طبيعيا.

باستخدام برنامج $SPSS_{20}$ نجد أن الجدول يوضح اعتدالية المتغير رصيد الميزان التجاري قبل وبعد الإصلاحات : حيث نلاحظ من اختبار Kolmogorov-Smirnov أن مستوى المعنوية لاختبار تساوي 0.79 وهي أكبر من مستوى دلالة الفرضية الصفرية والذي يساوي 0.05 وهذا يعني أن العينة الميزان المدفوعات قبل الإصلاح تتوزع توزيعا طبيعيا، ومستوى دلالة الاختبار لعينة الميزان المدفوعات بعد الإصلاح

تساوي 0.64 وهي اكبر من مستوى الدلالة للفرضية الصفرية والذي يساوي 0.05 وهذا يعني أن العينة تتوزع توزيعا طبيعيا، وهذا ما يوضحه كل من الملحق 12- 13 عليه سوف نطبق اختبار "T Test " .

بعد إجراء الاختبارات نجد F=27,342 عند مستوى دلالة sig= 0,00 عليه نرفض H_0 ونقبل H_1 ، وباستخدام السطر الثاني لاختبار نلاحظ T= -3,003 عند مستوى معنوية (-0,006) وهي أقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية 0,05 وهذا أيضا يثبت رفض الفرضية الصفرية، و نستخلص منه فان رصيد الميزان المدفوعات بعد الإصلاحات الاقتصادية عرف تحسنا كبيرا قبله وأن التغيير الذي حدث في الرصيد يفسر جزء كبير منه بالإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الدولة الجزائرية بداية فترة التسعينات .

الخاتمة :

من خلال هذه الورقة حاولنا تحليل مختلف التطورات التي عرفها ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970الى 2014 إضافة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية والتوازن في ميزان المدفوعات الجزائري، من خلال ذلك اتضح أن وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر مرت بعدة تطورات خلال فترة الدراسة حيث عرف ميزان المدفوعات خلال الفترة 1970-1989 تدهورا مستمرا و يعود ذلك إلى العجز في الميزان الجاري وهشاشة المبادلات الخارجية وانخفاض أسعار البترول وتراكم الديون وخدمات الديون، كما برزت الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد و ارتباطه الكبير بقطاع المحروقات، أما الفترة 1990-2014 عاد ميزان المدفوعات إلى التوازن ليحقق نتائج جيدة على مستوى موازين الجاري ورأس المال وملائمة مؤشرات المديونية الخارجية .

فقد أثبتت نتائج الاختبارات مدى فعالية الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر على ميزان مدفوعاتها حيث أدت إلى تحسن ميزان المدفوعات واستطاعت إعادة التوازنات الاقتصادية الخارجية للدولة كما مهدت لدخول الجزائر إلى الألفية الثالثة بانتعاش اقتصادي كبير، ولكن على الرغم من جهود الإصلاح التي بذلتها الدولة الجزائرية من أجل تنويع هيكلها الإنتاجي والتصديري ومن فترة الدراسة التي تعتبر طويلة نسبيا إلى أن السلوك العام للصادرات و الواردات لم يتأثر بالتغيرات الحاصلة فقد بقيت الواردات الجزائرية تتميز بنفس الخصائص تقريبا في بنيتها السلعية وبقية قطاع المحروقات مهيمن على أكثر من 95% من إجمالي الصادرات .

الملاحق:

الجدول رقم (01) تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1970-1989

الوحدة مليار دولار أمريكي

السنوات	**1970**	**1971**	**1972**	**1973**	**1974**	**1975**	**1976**	**1977**	**1978**	**1979**
ميزان المدفوعات	-0,83	-0,83	0,75	0,85	0,56	-0,33	0,62	-0,34	0,93	0,48
السنوات	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**
ميزان المدفوعات	1,34	0,12	-1,07	-0,42	-0,33	1, 2	-1,49	-0,35	-0,96	-0,77

المصدر: بنك الجزائر

الشكل رقم(03) تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2014

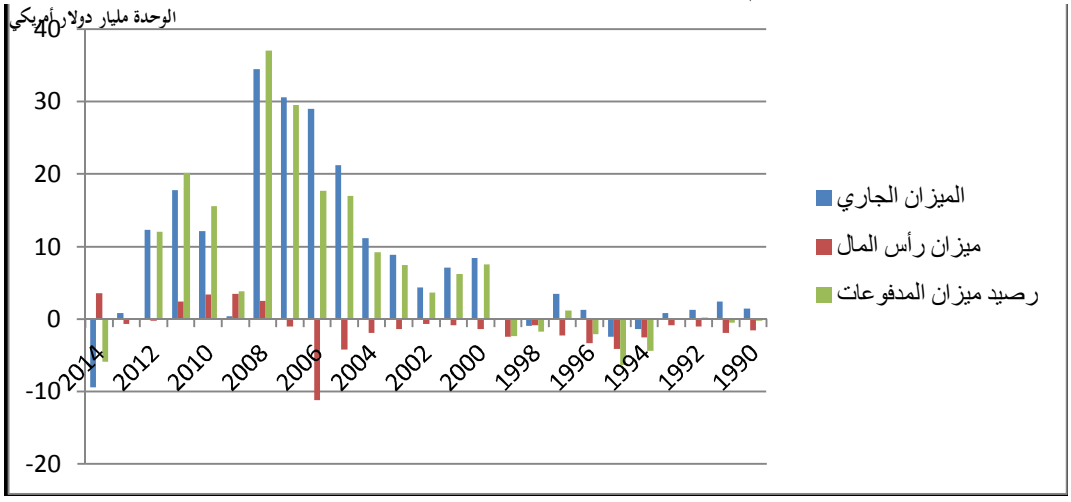

الجدول رقم (02) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات الميزان المدفوعات

Tests de normalité

		Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	REF	Statistiques	Ddl	Sig.	Statistiques	Ddl	Sig.
BP	AVA-REF	.183	20	.079	.946	20	.315
	APR-REF	.169	25	.064	.884	25	.009

a. Correction de signification de Lilliefors

المصدر : مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (03) نتائج اختبار T Test بين BP و REF

Statistiques de groupe

	REF	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
BP	AVA-REF	20	-.0525	.81960	.18327
	APR-REF	25	6.5972	11.03446	2.20689

Test des échantillons indépendants

		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test t pour égalité des moyennes						
		F	Sig.	T	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Différence erreur standard	Intervalle de confiance de la différence à 95 % Inférieur	Supérieur
BP	Hypothèse de variances égales	27.342	.000	-2.683	43	.010	-6.64970	2.47851	-11.64809	-1.65131
	Hypothèse de variances inégales			-3.003	24.331	.006	-6.64970	2.21449	-11.21690	-2.08250

المصدر : مخرجات برنامج SPSS

الهوامش والمراجع :

[1] – السيد محمد أحمد السريتي ، **اقتصاديات التجارة الخارجية** ، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع ، 2009، ص 200

2– سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات**، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 70.

[3] -Mohamed Elmoubarek et Fatiha Daoud, **La contribution des finances publiques dans le développement de l'économie algérienne**, REVUE des Sciences Economiques Gestion et des Sciences de Commerciale, n° 11, 2014, p

[4] – احمد التيجاني هيشر، **دراسة و تحليل أداء قطاع مواد البناء في الجزائر خلال الفترة : 1974–2007**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع :النمدجة الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2010، ص 51

[5] – نورة محمدي، **دراسة تحليلة لأثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء و مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع دراسات اقتصادية 2006،جامعة ورقلة، ص 62 .

[6] – سعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري– محاولتان من أجل التنمية(1962–1989، 1990–2005)**، دار الكتاب، 2009، ص 186

- [7] Mourad OUCHICHI,**L'obstacle politique aux réformes économiques en Algérie**, Thèse de doctorat en Science Politique, Université Lumière Lyon 2, 26 mai 2011, p 141

[8] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 270.

[9] – وليد عبد الحميد العايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي–دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص 220.

– مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 130 .

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

عبد الوهاب دادن، حورية بن طرية (2017)، **فعالية الإصلاحات الاقتصادية في إعادة التوازن لميزان المدفوعات –دراسة حالة الجزائر 1970-2014**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 03 (العدد 02)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 57-66.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Algerian Review of Studies in Accounting and Finance is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0).